ملامح الأزمة الغذائية في العراق – دراسة تحليلية

م.د. عدنان عودة الطائي
جامعة المثنى/ كلية التربية

Features of the Nutritional Crisis in Iraq / An Analytical Study

Lecturer Dr. Adnan Uoda Al-Ta'i
University of Al-Muthanna / College of Education

Abstract

Iraq's national income specifically depends on oil whereas many Arab countries depend on agriculture in providing the nutritional products and the inputs for the transformational industries and in creating work opportunities for a lot of people. Besides, this field provides hard currencies that help the development programs. The deterioration of the Iraqi agricultural field hinders the development movement in the other fields so this field must take great attention from the government in its developmental tendencies particularly after the increase of the population and their nutritional demands.

الملخص:

يعتمد العراق بصورة خاصة في دخلة القومي على القطاع النفطي في حين تعتمد كثير من الدول العربية على القطاع الزراعي، في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان، بالإضافة الى مساهمة هذا القطاع في توفير العملات الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية، ويعيق تخلف القطاع الزراعي في العراق مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى، لهذا فأن تنمية هذا القطاع يجب إن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية للدولة خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية.

وقد تطورت الأزمة الغذائية في العراق في السنوات الأخيرة تبعا لمعدلات نمو السكان والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية. وقد أصبح هناك شبه إجماع على إن أزمة الغذاء في العراق قد وصلت الى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتدهور نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي والإجمالي. وقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي الى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبية حاجات السكان من الأغذية الضرورية وليس لتحسين نوعيتها.

إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، عوامل تلعب دوراً مهماً في عمليات التوسع الإنتاجي ومن المجمع عليه إن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة والى حد كبير على الظروف الطبيعية، إلا انه من شبه المؤكد إن الحالة الراهنة التي عليها العراق من عجز غذائي تعود الى كون الإمكانات والموارد المتاحة محلياً غير مستغلة بصفة مثلى في اغلب إنحاء العراق.

الكلمات المفتاحية: ملامح ، الأزمة الغذائية.

المقدمة:

منذ القدم والعراق يسمى بلاد الرافدين وارض السواد والزراعي وبلاد القمح وارض النخيل والأرض الخضراء والبساط الأخضر ولوقت ليس بالقصير حتى مجيء العقد الخامس من القرن الماضي لتصبح. إيرادات النفط في العراق مصدرا أساسيا لمالية الدولة الداخلية والخارجية اتجه القطاع الزراعي نحو الاعتماد عليها من جانبين، أولهما استيراد الأدوات المختلفة اللازمة للإنتاج، وثانيهما استيراد المواد الغذائية الجاهزة للاستهلاك المحلي. فكلما زادت هذه الإيرادات ارتفعت المقدرة على استيراد الأدوات الإنتاجية والمواد الاستهلاكية، والعكس بالعكس. ولكن تحت تأثير العوامل السياسية استخدمت العوائد النفطية بالمقام الأول لتمويل الإنفاق العسكري، كما أسهمت بفعل السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عدة عقود

مساهمة فاعلة في تحويل الاقتصاد العراقي إلى استهلاكي. ولم ترصد هذه العوائد لإصلاح واستغلال الأراضي حتى المملوكة منها للدولة. بالنتيجة النهائية لا تشكل الأراضي المزروعة فعلا سوى نسبة ضئيلة من المساحة الكلية، علما بأن المقدرة المالية كبيرة واليد العاملة والأطر الفنية متوفرة والمصادر المائية كافية. الأراضي الصالحة للزراعة لا تتعدى 11,5 مليون هكتار أي 26% من المساحة الكلية للدولة. أما الأراضي المزروعة فعلا فلا تتجاوز 5,5 ملايين هكتار أي 48% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة و13% من المساحة الكلية، في حين يشكل حجم المياه في العراق ربع المياه المتاحة في العالم العربي، رغم المشاكل التي تثيرها تركيا حيث منابع دجلة والفرات. وقاد تحديد مستوى أسعار المواد الغذائية من قبل الحكومة في فترات غير مناسبة إلى إضعاف الاستثمارات الزراعية، كما ازدادت الهجرة إلى المدن نتيجة تدني الخدمات التعليمية والصحية في الريف، فانخفض عدد العمال الزراعيين انخفاضا كبيرا. بفعل هذه العوامل ارتفعت الواردات الزراعية حتى أصبحت التغذية تابعة للخارج بصورة شبه كلية. وإذا كان هذا الوضع لا يثير قلق الحكومات العراقية المتعاقبة لتغييب الحريات وانعدام الإنتاجية وشيوع البطالة وتزايد الهجرة لدى الشباب العراقي فإن مشكلة الأمن الغذائي يتربع على قمة المشاكل في العراق.

أذ ظلت مشكلة الغذاء ولعقود عديدة إحدى المشكلات التي تحتل الصدارة على المستوى المحلي فحظيت التنمية الزراعية باهتمام كبير حتى يتم التغلب على الاحتياجات الغذائية المتزايدة والضخمة في العراق، وقد حذرت منظمات مهتمة بالأمن الغذائي ومسؤلين وخبراء اقتصاديون محليون مؤخرا من أن انعدام الأمن الغذائي سيبقي إدارة العراق مرتهنة بأيدي قوى خارجية، وحثوا على العمل الجاد من أجل تقليص الفجوة الغذائية.

وحتى نهاية الثمانينيات لم تكن هذه التبعية تسترعي اهتمام المسؤلين إلا بالشعارات التي كانت تدعو إلى ضرورة تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي. ولم يشعر العراقيون طيلة سنوات الحرب ضد إيران بنقص الإمدادات الغذائية، رغم التأثير السلبي للإنفاق العسكري والعمليات الحربية على التنمية الاقتصادية بصورة عامة والإنتاج الزراعي بصورة خاصة. ولما كانت العوائد النفطية غير كافية لتمويل هذه الحرب التي أنهكت الاقتصاد لمدة ثماني سنوات بات من اللازم الاقتراض من الخارج لدفع الفاتورة العسكرية واستيراد المواد الغذائية والمعدات الصحية. عندئذ أسهم إهمال القطاع الزراعي في تراكم الديون الخارجية التي غدت المشكلة المالية الأولى للبلد(نعوش، 2004).

خلال فترة طويلة دامت عدة عقود لم يحظ القطاع الزراعي باهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة، رغم أهميته القصوى ووجود عوامل مشجعة بشرية ومناخية ومالية وفنية، أدى هذا الإهمال إلى إضعاف الإنتاج المحلي فأصبحت التغذية مرتبطة بالخارج، لذلك قادت العقوبات الاقتصادية إلى تدهور الحالة الغذائية والصحية ولم يستطع برنامج النفط مقابل الغذاء تحسين هذا الوضع إلا بصورة جزئية، إنها أزمة حاضر ومستقبل أكثر من عشرين مليون إنسان ستعالج إن رفع الحصار وطبقت سياسة اقتصادية ومالية حكيمة أو ستتحول إلى كارثة حقيقية إن اندلعت حرب جديدة.

إن العراق يخسر كل عام نحو 100 إلف دونم من أراضيه الزراعية نتيجة تدهور وضع التربة الزراعية في البلاد خلال الأعوام الخمس المنصرمة، فضلاً عن إن نحو 90% من مساحة العراق تعاني من انجراف التربة نتيجة الرياح والعواصف وغيرها من التغيرات المناخية التي يشهدها العالم ومن ضمنها العراق.

إن "اقل المناطق تصحراً في العراق هي المناطق الشمالية في إقليم كردستان وبعدها المنطقة الوسطى، غير إن الجنوب هو أكثر المناطق العراقية تصحراً نتيجة لزيادة الملوحة في الأراضي الزراعية"، أذ إن "حالة التصحر أدت الى هجرة الفلاحين للمناطق الحضرية والعمل في المدينة وترك الزراعة مما سبب تغييرا ديموغرافيا."

مشكلة البحث: تدور مشكلة البحث بكون العراق واحدا من اكثر الدول التي تعاني من ازمة الغذاء وتوفير الحاجيات الزراعية لسكانه وزادت المشكلة تعقيدا اذ ا ما علمنا ان اعداد السكان في تزايد مستمر يرافقه زيادة في تنوع حاجيات هؤلاء السكان للمحاصيل الزراعية في ظل العديد من المشاكل التي وقفت لتزيد الطين بله وفي مقدمتها الجفاف وندرة المياه وتملح التربة الى جانب عوامل جغرافية اخرى ويقينا انها عوامل جغرافية بحته.

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على ان العراق من الدول التي تملك العديد من المقومات الجغرافية الطبيعة والبشرية التي تؤهله للعودة لما كان عليه دولة تنتج الغذاء لسكانها وتزرع انواع المحاصيل الزراعية.

حدود البحث: تقف حدود البحث المكانية على العراق كدولة بحدودها الجغرافية تعاني المشكلة اعلاه في حين كانت الحدود الزمانية للبحث تمتد من عام 1970 الى العام 2010.

منهجية البحث: استخدم الباحث المنهج التاريخي والتحليلي فضلا عن الدراسة الميدانية وبالاعتماد على بعض الجداول والمصادر التي وضعت اساسا لكتابة هذا البحث وليضع الحلول الصائبة لها.

مفهوم الأمن الغذائي:

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي. (صالح الامين، 1996، 3)

ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً.(هادي احمد مخلف، 1980، 123)ويعرف أيضاً بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم ألأمن الغذائي النسبي يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاث مرتكزات.

1- وفرة السلع الغذائية، 2- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم، 3- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين. فمفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاما وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيديولوجية.

ويتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى، فلابد من ربط هذا بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة(عبد السلام، 1998، ص220). كما يعتبر التحفظ الثالث أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات. وقد يقرر أحد الأقطار المضي في تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

أما التحفظ الأخير فيتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد. كما أنه في ظل العولمة الاقتصادية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي. وهناك اعتبار ثالث يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها ان تنتج كلها محليا.

ورغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا إستراتيجيا يجب على الدول العربية عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن. ونجد

على المستوى العالمي أمثلة حية في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية، كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز وزراعة القمح في العربية السعودية(الراوي، 1993، ص75).

وعلى العموم فإن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوم طوباوي بل مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى. لذا فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية(أيديولوجية).

تشخيص أزمة الأمن الغذائي في العراق

تتركز هذه الدراسة على تحليل بعض مظاهر أزمة الغذاء في العراق مركزاً على تدني مستوى الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية وتطورها وحجم المعونات الغذائية، إضافة إلى أسباب الأزمة من خلال التركيز على العوامل الديمغرافية والطبيعية والخيارات التنموية الاقتصادية وأثرها على استفحال الأزمة.

وليس منبع هذا الاهتمام أن الغذاء يشكل جوهر صراع الإنسان من اجل البقاء، بل لعل فشل هذه الجهود في تجاوز المشكلة الغذائية التي يعاني منها العراق زاد من ضرورة تقييم ومراجعة هذه الجهود، فقد دخلت أوضاع الزراعة والغذاء في العراق منذ بداية التسعينات مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموماً والغذائية على وجه الخصوص، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي يلاحظ جدول رقم (1) الذي يوضح التدرج في تزايد إعداد السكان للفترة من 1977–2009والقفزة النوعية في الدخول الفردية بعد عام 2003.

جدول رقم (1) يوضح التدرج في زيادة سكان العراق للسنوات 1977–2009م (بالألف)

السنة	ذكور	أناث	مجموع
Year	Male	Female	Total
*1977	6183	5817	12000
1979	6603	6218	12821
1983	7504	7082	14586
1984	7756	7321	15077
1985	8015	7570	15585
1986	8283	7827	16110
*1987	8396	7939	16335
1988	8675	8207	16882
1992	9731	9218	18949
1995	10541	9995	20536
1996	10843	10281	21124
1998	11328	11374	22702
2000	12047	12039	24086
2001	12424	12389	24813
2003	13216	13124	26340
2004	13629	13510	27139
2005	14055	13908	27963
2008	16058	15837	31895
2009	16163	15942	32105

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2008–2009.

بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز.

وتعتبر أسباب الفجوة الغذائية[1](*) في العراق متعددة ومتشعبة ويختلف الدور الذي تلعبه هذه الأزمة في أي بلد حسب ثقل السكان وتوزيعهم بين الريف والحضر، وندرة أو محدودية الموارد الطبيعية والمالية، أو عدم نضوج الهياكل الإدارية والتنظيمية في الدول، وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية، وهي عوامل لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات المتاحة.

ويقودنا تشخيص جذور أزمة الغذاء في العراق وتحليل العوامل الكامنة وراءها إلى الحديث عن جملة من العوامل المؤثرة فيها، ويمكن تلخيصها في:

1- العوامل الديمغرافية.
2- العوامل الطبيعية.
3- الخيارات التنموية الكلية.

أو يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي.
2- التحسن في مستويات الدخول.
3- تدني نسبة الأراضي المزروعة فعلاً.
4- أهمية الزراعات المطرية مقارنة بالمروية حيث تعتمد الأولى بشكل أساسي على الظروف المناخية.
5- النمط الاستهلاكي أذ تشكل الحبوب وأهمها القمح بالدرجة الأساس أهم سلعة غذائية استهلاكية في العراق.
6- التوزيع اللامتكافئ للموارد الزراعية في العراق.
7- ندرة المياه وسوء استغلال المتاح منها وهدره.
8- تدني الإنتاجية الزراعية وفشل السياسات الزراعية أجمالاً.

والسؤال الذي يطرح هنا: ما تأثير هذه العوامل في مشكلة الأزمة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي؟ وللإجابة على هذا التساؤل سنحاول رصد ملامح الأزمة الغذائية في العراق، ثم العوامل المؤثرة في الأزمة وأخيراً إبعاد هذه الأزمة.

ملامح الأزمة الغذائية في العراق:

يعتمد العراق ومنذ سنوات ليست بالبعيدة على القاع النفطي في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسطية للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان، بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية. ويعيق تخلف القطاع الزراعي مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى. لهذا فأن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية.

وقد تطورت الأزمة الغذائية في العراق تبعاً لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية. وقد أصبح هناك شبه أجماع على أن أزمة الغذاء في العراق قد وصلت إلى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر في الجدول رقم (2).

ويتضح من الجدول رقم (2) ضعف الناتج الزراعي الإجمالي قياساً إلى الناتج المحلي مما يؤثر ذلك على ملامح أزمة غذائية تزامناً مع تزايد أعداد السكان وارتفاع الطلب على الإنتاج الزراعي بسبب زيادة الاستهلاك.

1 يقصد بها الفرق الكمي والنوعي لأعلى وأقل انتاج زراعي بين سنتين في مكان ما.

جدول رقم (2) يوضح الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي (بالأسعار الجارية) خلال الفترة 2006-2008.

السنوات	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي	54846.00	72486.00	110423.00
الناتج الزراعي الإجمالي	3713.00	4335.00	4477.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية. المجلد رقم (29)، الخرطوم، 2009، ص11.

وعند ملاحظة الجدول رقم (3) الذي يوضح تراجع نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة إذ انتقل من حوالي 315 دولاراً أمريكيا عام 1998 إلى حوالي298 دولاراً عام 2000.

ويتضح كذلك مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من حوالي 14% تقريباً سنة 1998 إلى 11,3% كما يظهر تدهور قيمة الإنتاج الزراعي.

جدول رقم (3) نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي للفترة من 1990-2000

السنوات	1990	1998	1999	2007
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	477.4	586.5	529.5	709
الناتج الزراعي (مليار دولار)	58.3	81	80.4	80.3
إسهام الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي(%)	12.2	13.8	12.8	11.3
نصيب الفرد من الناتج (الزراعي)بالدولار	233	315	305	298

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول، 2001، ص35-36.

وقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية لتلبية حاجيات المواطن العراقي من الأغذية الضرورية وليس لتحسين نوعيتها وهو ما يظهر جلياً في شبه ثبات نصيب الفرد اليومي من إمدادات السعرات الحرارية، كما يعيق هذا الضعف الهوة بين الطلب على الغذاء والإنتاج المحقق، ويرجح فرضية إن العراق يستهلك أكثر مما ينتج.

إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، عوامل تلعب دوراً مهما في عمليات التوسع الإنتاجي، ومن المجمع عليه إن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة والى حد كبير على الظروف الطبيعية، إلا انه من شبه المؤكد إن الحالة الراهنة التي عليها العراق من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد المتاحة في العراق غير مستغلة بصفة مثلى، فالعراق يزخر بأرض هامة قابلة للزراعة تقدر بحوالي 40 مليون هكتار، بالإضافة إلى موارده البشرية التي تبلغ 30 مليون نسمة أكثر من ثلثهم تقريبا يعملون في قطاع الزراعة (التقرير الاقتصادي العربي، ص37). ورغم المحدودية النسبية في بعض ضروريات التوسع الإنتاجي الزراعي مثل المياه، فأن للعراق من المقومات ما يكفي ليخرج من وضعية المستورد للغذاء إلى وضعية المصدر له.

العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء:

1- العوامل الديموغرافية.

يعد التزايد السكاني الذي يشهده العراق في السنوات الاخيرة من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء، فقد شهد السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا 1% سنوياً عام 2010 وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، مما أدى إلى اختلافات على مستوى عرض وطلب الغذاء. كما إن هذا التزايد الكمي في السكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن في السنوات الأخيرة سيما بعد سقوط النظام المباد، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي وبشكل كبير في كثير من مناطق العراق (www.aljazeera.net).

كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي في القطر في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، والى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى سيما الأمنية منها، ويصاحب النمو الاقتصادي عادة تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر. ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في البلاد وهو ما يحصل في الآونة الأخيرة، وبالتالي فأن الهجرة الريفية أدت إلى تذبذب الإنتاج الزراعي وبشكل كبير مالم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.

وقد أثبتت الدراسات إن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للإفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعاً.

2- العوامل الطبيعية.

رغم الإمكانات الطبيعية- الزراعية التي تهمنا هنا – الهائلة التي يحظى بها العراق من مساحة قابلة للزراعة تبلغ حوالي (39%) مليون دونم، فأن العراق لم يفلح بعد في إشباع حاجيات مواطنيه من إنتاج أراضيه. فقد أدى عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية في المناطق الشمالية إلى الزراعة المروية، إلى تزايد سريع للطلب على المياه وخاصة المياه الجوفية في المناطق الشمالية، مما عمق مشكلة الغذاء.

ويرجع قصور الإنتاج الزراعي في العراق عن إشباع الحاجيات الغذائية للسكان إلى جملة من العوامل أهمها:

1- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية، حيث لأتمثل سوى (8%) منها. كما يلاحظ تدني نسبة ما هو مزروع فعلاً من هذه المساحة، أذ تصل مساحة الأراضي الزراعية حوالي (3826.25) هكتار مجموع الأراضي القابلة للزراعة، وهو ما يبرهن على إن نحو ثلثي الأراضي القابلة للزراعة ليس مستغلاً، يلاحظ جدول رقم (4) الذي يوضح استخدامات الأراضي في العراق للفترة 2007-2008.

2- اعتماد اغلب الأراضي الزراعية في المناطق الشمالية من العراق على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى أخر.

3- ندرة المياه في الآونة الأخيرة وسوء استغلالها وهدرها، أذ يعد العراق جزءاً من الوطن العربي الذي يعد من اقل مناطق العالم وفرة للمياه. اذ لا يوجد في المنطقة ما يقارب 1% من الموارد المائية العالمية المتجددة، كما لا يتجاوز معدل حصة الفرد من الموارد المائية حوالي 1000 متر مكعب في السنة مقابل 7000 متر مكعب للفرد في العالم كمتوسط سنوي.

جدول رقم (4) يوضح استخدامات الأراضي في العراق للفترة 2007-2008. (1000)هكتار.

السنة	**مساحة المحاصيل**	**المستديمة**	**مساحة المحاصيل**	**الموسمية**	المساحة	مساحة	*مساحة*
	المطرية	المروية	المطرية	المروية	المتروكة (1)	الغابات	*المراعي*
2007	-	268.50	1233.00	2328.50	3149.75	1764.25	*32629.00*
2008	-	*268.50*	*1384.50*	*2173.25*	*3149.75*	*1764.25*	*32629.00*

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – المجلد رقم (29)، الخرطوم، 2009، ص10.

(1)- تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى.

كما يمكن تحسين استغلال هذه الموارد لتعويض النقص الكمي الحاصل فيها عن طريق أتباع أساليب الري العصرية والترشيد. ولئن كان لتزايد السكاني دور سلبي في عرض الإنتاج الزراعي أصبح بموجبه هذا الأخير غير قادر

على مواجهة الطلب على السلع الغذائية، لهذا التزايد البشري علاقة بالموارد الطبيعية. فبالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية أصلا، فأن للتصحر والجفاف والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية في البلد وتدمير البيئة دوراً كبيراً في استفحال أزمة الغذاء في العراق.

3- الخيارات التنموية.

يقودنا فشل الجهود المبذولة من قبل الجهات المختصة في تأمين ما يحتاجه المواطن العراقي من الغذاء الى التساؤل عن المكانة المعطاه لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدولة في الماضي. وتنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة الى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي كثير من الاستراتيجيات التنموية في الدول النامية ومنها العراق – التي تتراوح بين التنمية القائمة التصنيع، من خلال بدائل الواردات او إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات، لا تقوم الزراعة الا بدور ثانوي داعم، وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الايجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطى اهتماما كبيراً لتعزيز البحث والاستثمار في الزراعة. فكثيرا من اقتصادي التنمية لم يعيروا القطاع الزراعي الا أهمية ضئيلة نسبياً.

ويعد إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية، أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي في العراق، بالإضافة إلى عدم نجاعة السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي. وإذ كان للعوامل الديمغرافية والطبيعية والتوجهات التنموية العامة دور أساسي في تفسير الحالة الغذائية التي يعيشها العراق، فأن أهم أسباب العجز الغذائي في العراق يكمن في التوزيع غير المتوازن للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية، من موارد طبيعية وبشرية ومالية.

وما يثير الدهشة هو إن نرى العراق بما يمتلكه من موارد طبيعية وبشرية ومالية أصبح عاجزاً عن تلبية طلب أبناءه من الغذاء من انتاجه المحلي، ومع تزايد قصور الإنتاج الغذائي عن مقابلة معدلات الطلب الاستهلاكي على السلع الغذائية، ظلت الفجوة الغذائية تتسع في البلد حتى أصبحت في الوقت الراهن من اكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي العراقي.

أبعاد الأزمة الغذائية.

يمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية هذه بحجم وتطور الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

الفجوة الغذائية في العراق:

تتصف الفجوة الغذائية في العراق بالتذبذب من سنة لاخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالية للسلع الغذائية. ويعاني العراق من فجوة غذائية حادة في تزايد مع الزمن منذ فترة التسعينات. وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئا تئن تحت وطأته معظم الموازنات المالية للدولة ويستنزف جزءا لايستهان به من الدخل القومي للبلد الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة الى الغذاء في العراق. وهناك عجز في معظم المواد الغذائية وتعتبر الحبوب – خاصة القمح – من أهم السلع الغذائية المستوردة، أذ تمثل نسبة وارداتها حوالي 65% من الواردات الغذائية أذ ان ما ينتج من هذه المادة الغذائية الإستراتيجية قليل جدا لا تتلائم مع حجم السكان ومساحة الأراضي الزراعية في البلد، ويستورد العراق أيضاً 100% من احتياجاته من السكر ونفس النسبة من احتياجاته من الزيوت والبقوليات، في حين تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر والفواكه ولحوم الدجاج والأسماك حوالي 65%، يلاحظ جدول رقم (5) وخارطة رقم (1) الذي يوضح بيانات عن المساحات المزروعة وكميات الإنتاج للمحاصيل الزراعية ومنها الإستراتيجية، إضافة إلى جدول رقم (6) الذي يوضح بيانات عن الثروة الحيوانية لعام 2008.

جدول رقم (5) يوضح المساحة والغلة والإنتاج للمحاصيل والخضراوات لسنة 2008

Crop	الإنتاج (100 طن)	الغلة(كغم/دونم)		المساحة المحصودة (100دونم)	المساحة المزروعة (100دونم)	المحصول	
	Production	Yield (Kg / Donum)		Harvested Area	Cultivated Area		
	(00Ton)	المساحة المحصودة	المساحة المزروعة	(00 donum)	(00 donum)		
		Harvested Area	Cultivated Area				
Gereals:					الحبوب:		
Wheat	12550	341.9	218.6	36702	57412	الحنطة	
Barley	4040	235.1	74.9	17185	53950	الشعير	
Paddy	2482	735.5	731.9	3374	3390	الشلب	
Maize (Seeds only)	2880	591.3	587.3	4870	4903	الذرة الصفراء(الحبوب بدون كالح)	
Millet	45	227.0	227.0	197	197	دخن	
Oil Seeds:						البذور الزيتية:	
Sesame	182	280.2	277.8	650	656	السمسم	
Sun flower	96	506.2	497.8	190	193	زهرة الشمس	
Ground nuts	61	868.1	868.1	70	70	فستق الحقل	
Tuber and Bulb:						درنيات وابصال:	
potato	3488	2641.5	2641.5	1320	1320	بطاطا	
Garlic	362	1961.3	1961.3	184	184	ثوم	
Dry Onion	1168	2110.8	2110.8	553	553	بصل يابس	
Legumes:						البقوليات:	
Dry broad beans	128	757.4	757.4	169	169	باقلاء يابسة	
Chick peas	2	134.0	4.2	13	415	حمص	
Oats	3	525.6	525.6	6	6	هرطمان	
Lentils	2	329.8	7.3	5	215	العدس	
Green gram	159	240.5	240.5	661	661	الماش	
Con. Table (3/5) A						تابع جدول (3/5) أ	
Crop	الإنتاج (100طن)	الغلة(كغم/دونم)		المساحة المحصودة (100دونم)	المساحة المزروعة (100دونم)	المحصول	
	Production	Yield (Kg / Donum)		Harvested Area	Cultivated Area		

	(00Ton)	المساحة المحصودة	المساحة المزروعة	(00 donum)	(00 donum)		
		Harvested Area	Cultivated Area				
Crops for Industrial uses:						محاصيل لاغراض صناعية:	
Sugar Beet	-	-	-	-	-	البنجر السكري	
Sugar cane	37	5000.0	5000.0	7	7	قصب السكر	
Cotton	116	381.8	379.8	305	306	القطن الزهر	
Tobacco	-	-	-	-	-	تبغ	
Tunbak	1	320.0	320.0	2	2	تنباك	
Vegetables:						الخضروات:	
Okra	1320	1638.2	1636.4	806	807	باميا	
Tomato	8024	3865.9	3810.5	2076	2106	طماطة	
Green string beans	773	1540.8	1540.8	502	502	لوبيا خضراء	
Melon	2059	2457.1	2457.1	838	838	بطيخ	
Water melon	4557	3140.9	3140.9	1451	1451	رقي	
Caulifolwer	309	3268.4	3268.4	94	94	قرنابيط	
Cabbage	211	3368.4	3368.4	63	63	لهانة	
Lettuce	1186	4419.0	4419.0	268	268	خس	
Spring Onion	3362	3667.9	3667.9	917	917	بصل أخضر	
Green beans	79	1185.0	1178.8	67	67	فاصوليا خضراء	
Green broad beans	1709	1787.1	1787.1	957	957	باقلاء خضراء	
Squash	1161	3189.5	3175.5	364	366	قرع	
Eggplant	4061	4786.3	4783.1	848	849	باذنجان	
Green pepper	695	2130.9	2130.9	326	326	فلفل اخضر	
spinach	146	1691.8	1691.8	86	86	سبانغ	
Swiss chard	279	1814.1	1814.1	154	154	سلق	
Carrots	385	2972.9	2972.9	130	130	جزر	
Cucumber	3810	2123.8	2122.2	1794	1795	خيار	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2008-2009.

جدول رقم (6) يوضح بيانات عن الثروة الحيوانية لعام 2008.

عدد الحيوانات حسب النوع (بالالف)							
NUMBER OF LIVESTOCK BY KIND (000)							
Kind	Year				السنة		النوع
	*2008	2001	1986	1978	1976	1974	
Sheeps	7722	6009	8981	9723	8401	8526	اغنام
Goats	1475	736	1476	2059	2989	2584	ماعز
Cows	2552	1232	1578	1698	1804	2048	ابقار
Buffaloes	286	118	141	170	146	184	جاموس
Camels	58	23	–	–	–	–	إبل

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، 2008–2009.

خارطة رقم (1) توضح تصنيف المحافظات حسب كمية الإنتاج لمحصول الحنطة لسنة 2008.

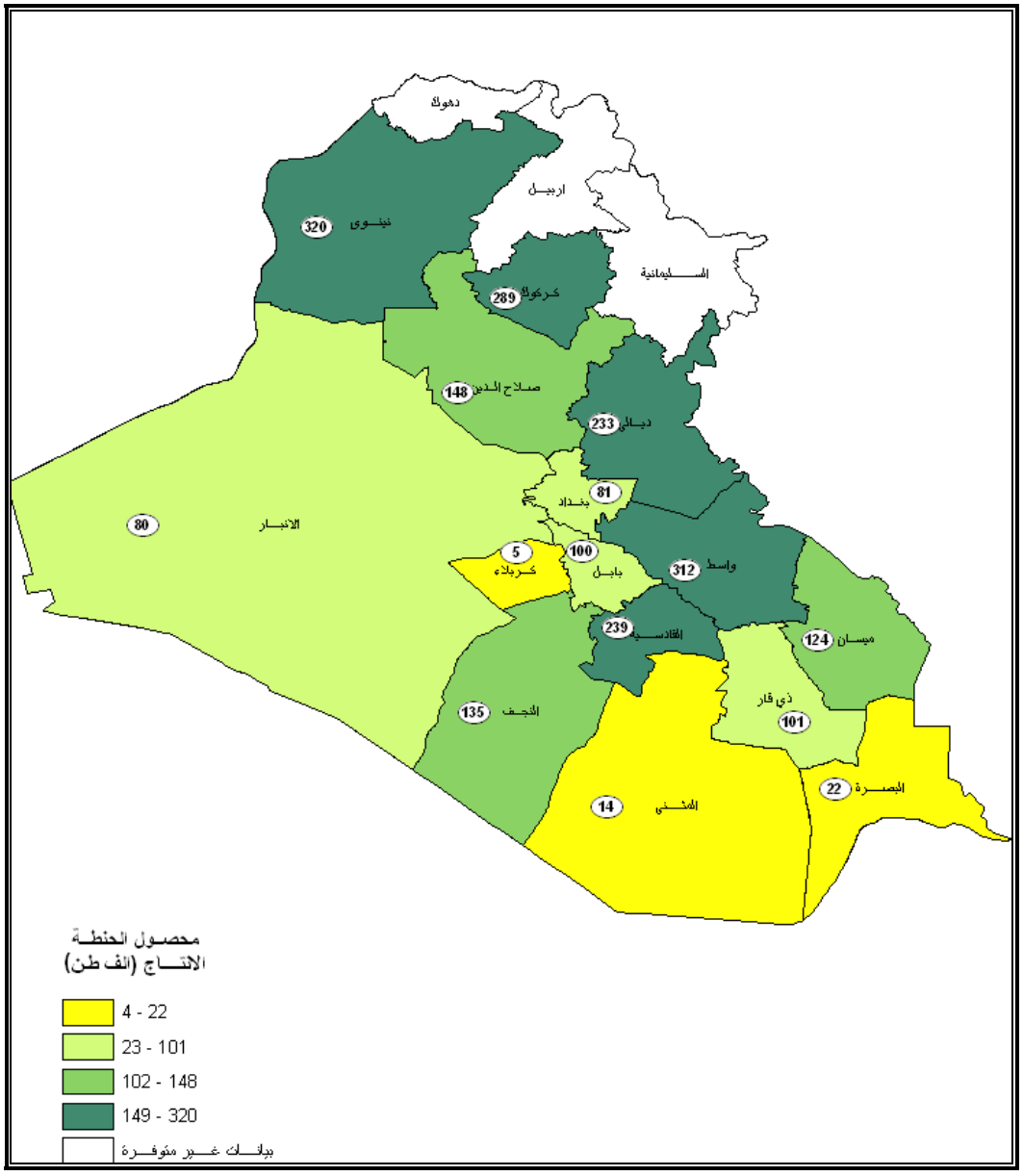

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2008–2009.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق فان الزراعة أخذت بالتدهور وازدادت المشاكل التي تعاني منها ومن الأسباب التي أدت إلى تدني مستوى الزراعة والإنتاج الزراعي وهجرة الفلاحين لأراضيهم بسبب الجوع والبطالة (البغدادي، 2011، ص54). وان ضعف مستويات المسئولين الفنيين والإداريين وانعدام خبراتهم أدت إلى الأزمة والتدهور وتدني الزراعة ونتج عنها الأزمات الزراعية التالية:

1. شحة المياه – ومن أسبابها عدم حصول العراق على حصته المائية من دول المصادر المائية نتيجة ضعف المفاوض العراقي وعدم مطالبته بالحصة المتفق عليها استنادا للقانون الدولي وكذلك سد إيران لكل المنافذ الاروائية للأنهر العراقية التي مصدر مياها إيران وسد منافذ هور الحويزة في ميسان أدى إلى جفاف الأراضي وهجرة السكان وكذلك ضعف الخطة الاروائية في توزيع الحصص المائية على الفلاحين والتي هي بعيدة كل البعد عن العدالة والنزاهة.
2. ازدياد ملوحة الأراضي نتيجة شحة المياه وتلوثها بسبب قطع إيران لمياه الأنهر والروافد والجداول الواردة من إيران وكذلك من نهر الكارون الإيراني المياه الملوثة في شط العرب مما زاد الملوحة في المياه وأراضي البساتين والزراعة نتيجة السقي بالمياه الملوثة وفي نهر دجلة ازدياد نسبة الكيمياوية الصناعية التي تصب فيه من المخلفات الصناعية.
3. عدم اهتمام وزارة الزراعة بالزراعة نتيجة عدم وضع خطة زراعية عقلانية ولم توفر المستلزمات المطلوبة للفلاحين والمشكلة عدم خبرة المسؤولين وإنما المحاصصة السياسية بموجبها وزعت المناصب الوزارية على المشاركين في العملية السياسية.
4. انقطاع الكهرباء المستمر وما له من تأثير كبير على تشغيل مضخات المياه وعدم سقي المزارع والبساتين لعدة أيام مما يسبب تلف المزروعات والبساتين.
5. ارتفاع أسعار البذور وعدم صلاحية بعضها لكونها تالفة لعدم فحصها في مختبرات السيطرة النوعية ولذلك يكون الإنتاج الزراعي قليل ولم تقم وزارة الزراعة بتوزيع البذور على المزارعين.
6. ارتفاع أسعار السماد الكيمياوي وعدم صلاحية بعضه خاصة الإيراني والأردني وتوقف الشركات المنتجة للسماد وقد وصل سعر الطن الواحد إلى (500) ألف دينار وارتفاع سعره يزيد من كلفة إنتاج الخضر. أما الزراعة المغطاة فإنها تحتاج إلى كميات كبيرة من السماد.
7. ارتفاع أسعار النايلون لتوقف المعامل عن إنتاجه في العراق والمتوفر في الأسواق مستورد بواسطة التجار وذا أسعاره عالية وهو من الأنواع الخفيفة الذي يطير في الهواء عند هبوب الرياح وسقوط الأمطار ويسبب تكسر المزروعات الجديدة أو تلطشها بالطين.
8. ارتفاع أسعار المبيدات واللقاحات واغلبها تالفة وغير صالحة للاستعمال وتلوث التربة وبدلا من إتلافها في بلدان صناعتها يشتريها التجار والمتضرر الوحيد هو الفلاح وتلك اللقاحات سببت موت وجبات كثيرة الدواجن في الحقول وخسارة كبيرة للمربين خاصة في كربلاء والنجف والفرات والأوسط ممن اضطروا إلى بيع بيوتهم لتسديد الديون التي بذمتهم.
9. ارتفاع أسعار المكائن والمعدات الزراعية المستوردة والتي كانت سابقا تباع للمزارعين بأسعار مدعومة وبعضها مجاناً.
10. ارتفاع أسعار الوقود وأجور النقل وقد ازدادت الأسعار بشكل جنوني وبأسعار تجارية وهذا يسبب زيادة كلفة الإنتاج ولا ينافس المنتجات الزراعية المستوردة لا سعراً ولا نوعية.
11. منافسة المواد الزراعية المستوردة من الخضر والفواكه والبيض والدجاج والألبان والاجبان لرخص أسعارها وجودتها قياسا للمنتج المحلي وكذلك رخص الأسعار لبعض المواد التالفة وغير الصالحة للاستعمال لعدم فحصها في المراكز الحدودية لعدم وجود مختبرات للفحص خاصة.
12. هجرة الفلاحين إلى المدينة وتركهم للأراضي الزراعية مما سبب انخفاض الإنتاج الزراعي.

13. استيراد الدجاج من مناشئ مختلفة ينافس المنتوج المحلي والدجاج البرازيلي المستورد يسمى (رصاصة الرحمة) لأنه قضى على حقول في العراق ولذلك توقفت مشاريع الدواجن عن العمل بسبب الاستيراد في النجف تم غلق (95%)من حقول الدواجن وفي كربلاء كان قبل الاحتلال (450) حقلا وألان (32) حقلا وهي مهددة بالغلق لخسارتها.
14. لم تضع وزارة الزراعة خطة للموازنة وحماية المستهلك والمنتج من تقلبات السوق.
15. دخلت البلاد الكثير من الأمراض الزراعية عن طريق ما مستورد من الفواكه والخضروات لعدم تفعيل دور السيطرة النوعية للحد من دخول المواد الغذائية المنتهية صلاحيتها ولذلك تحول العراق من منتج زراعي إلى مستهلك للمواد الزراعية المستوردة.
16. هناك نوع من العجز من قبل وزارة الزراعة في دعم المشاريع الزراعية وعدم تشجع أصحاب المشاريع الزراعية الناجحة من خلال دعمهم ببعض البذور والمبيدات واللقاحات والأدوات الزراعية لدفعهم على تحسين منتوجهم[1].

الاكتفاء الذاتي:

الاكتفاء الذاتي الغذائي يعني القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا.

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي "بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا". إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها(عبد السلام، 1993، ص230):

1- الطابع الأيديولوجي لهذا المفهوم.
2- نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي.
3- إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.
4- مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

فمفهوم الاكتفاء الغذائي الكامل يعتبر مفهوما عاماً وغير واضح إذ لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما انه في بعض الأحيان يحمل شحنة أيدلوجية، ويتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى، فلا بد من ربط هذا بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة. كما يعتبر التحفظ الثالث إن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفاً قومياً نبيلاً، إلا إن تحقيقة مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات، وقد يقرر احد الأقطار المضي في تحقيق هذا الهدف إلا إن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذ ما قورنت بحلول أكثر وسطية. أما التحفظ الأخير فيتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد.

مالت نسبة الاكتفاء الذاتي في العراق من الغذاء منذ بداية السبعينات إلى التدهور، وأصبحت في السنوات الأخيرة شديدة التدني، وترتب على ذلك إن اعتبر العراق دولة مستوردة للغذاء، ويتضح من الجدول رقم 6 و5 انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية مثل الحبوب إضافة إلى الكثير من السلع الغذائية الأخرى.

يشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي خطراً على الأمن الغذائي الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي من منظوره الاقتصادي. فالأمن الغذائي: الذي يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج، ليس هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي غالباً ما يعني أنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محلياً، وأنماه يتعداه إلى تأمين مصادر الحصول على الغذاء محلياً أو دوليا.

1 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلد رقم (29)، الخرطوم، 2009.

إن العراق يعتمد في الوقت الحاضر على الاستيراد من الخارج لسد العجز في احتياجاته من الغذاء، وهنا تنبغي الإشارة إلى بعض الحقائق المتصلة بهذا الوضع:

1- ان التركيب السلعي للواردات الغذائية العراقية يعكس أهمية السلع الضرورية للحياة والتي يصعب الاستغناء عنها أو التقليل من حجمها الاستهلاكي بسهولة إلا بقدر طفيف، مثل الحبوب التي تعتبر سلعة حساسة في نظام المستهلك.

2- طبيعة الأسواق الغذائية العالمية التي تحتكرها مجموعة قليلة من الدول والشركات المتعددة الجنسية، وما تملكه هذه القوى من إمكانية التأثير في الأسواق العالمية والتحكم في أسعار السلع الغذائية واستخدام الغذاء كسلاح ضغط وعقوبة لترويض الحكومات المارقة من وجهة نظر هذه الأطراف المهيمنة كما حدث في فترة التسعينات وحتى سقوط النظام المقبور من خلال الحصار الاقتصادي الذي فرضه الغرب على العراق.

3- ضعف القدرة التفاوضية للعراق باعتباره دولة مستوردة للغذاء بسبب تعامله مع القوى الفاعلة في الأسواق الغذائية الدولية وضعف هامش المساومة نتيجة حساسية الغذاء ودورة في الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إن تعاظم الفجوة الغذائية وتدهور نسب الاكتفاء الذاتي في العراق يسمح بالقول إن الأمن الغذائي مازال حلما لم يتحقق حتى هذه اللحظات، ويتطلب تحقيقه في المستقبل اتخاذ جملة من المواقف والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

ويتطلب الخروج من المأزق الغذائي جهودا محلية جادة على طريق التكامل في جميع الأصعدة وبالذات الصعيد الزراعي. ألا إن الجهود مازالت تنقصها الإرادة السياسية وحكومة مسئولة وقوى ناشطة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح المخرج الوحيد للعراق من الأزمات التي يعاني منها اقتصاديا وسياسياً واجتماعيا. وقد إن الأوان لإحداث تحولات سياسية جذرية تكرس الديمقراطية، وتفتح الطريق إمام الجماهير للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها.

إن تحقيق الأمن الغذائي للعراق، قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية إلى ضمان امن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية.

وإزاء ما تقدم يجب على الدولة الإسراع لوضع إستراتيجية زراعية شاملة لرسم السياسة الزراعية للبلد وضرورة التحرك السريع على استثمار الأراضي الصحراوية الممتدة من منطقة الجزيرة في محافظة نينوى في الشمال الغربي مرورا بالبادية الغربية الواقعة مساحتها في محافظات الانبار، وكربلاء، والنجف نزولا إلى الصحراء الغربية الجنوبية ضمن حدود محافظات المثنى وذي قار والبصرة حيث تشكل مساحة هذه المناطق التي تسمى منطقة الجزيرة والهضبة الغربية مانسبته 55% من مساحة العراق الكلية. هذه الأراضي القابلة للزراعة والاستثمار الاقتصادي والذي من خلاله يمكن لنا وقف الكثبان الرملية الزاحفة نحو حدود المدن الواقعة بجوارها مع الاستفادة منها في التنمية الزراعية والرعي وتحسين البيئة عن طريق القيام بحملة وطنية كبرى لزراعة الأشجار المقاومة للتصحر والمقاومة للبيئة الصحراوية الجافة وعلى امتداد الحدود العراقية الشمالية الغربية وبعمق 20 كيلو متر بأقل تقدير لكي تخلق لنا مثل هذه الغابات الكثيفة من الأشجار أجواء مناخية منعشة وما يرافق ذلك من مرافق سياحية على امتداد الحدود ثم تأتي عملية البرمجة والتخطيط الزراعي الشامل لاستثمار هذه الثروة الهائلة من الأراضي القابلة للزراعة التي توفر لنا مصدر طبيعي لمراعي الحيوانات الداجنة كافة والحفاظ على العواصف الرملية والقضاء على الزحف الصحراوي وخلق بيئة عراقية صحية سليمة خالية من الغبار إضافة إلى تطوير الاقتصاد الزراعي والحيواني والصناعي في العراق عموما وهنا يجب على وزارتي الزراعة والري دراسة الموضوع والتحرك السريع باتجاه تحقيق هذه الأهداف.

السبل الكفيلة لمعالجة الأزمة الغذائية:

تنمية الاستثمارات الزراعية:

ينجم ضعف غلة الهكتار وضآلة الإنتاج الزراعي عن عدم الاعتماد على التقدم العلمي في الأساليب الزراعية وعن ندرة المكننة الحديثة وعدم توفير الرعاية البيطرية والمبيدات، ولا يمكن مواجهة هذه المشاكل إلا عن طريق تنمية الاستثمارات بثلاث وسائل في آن واحد(نعوش، 2004، ص1).

الوسيلة الأولى: تبني خطة اقتصادية وبرامج مالية تضعها أطر علمية وفنية متخصصة يتم من خلالها رصد الأموال لإصلاح الأراضي وإعادة بناء البنية التحتية الزراعية.

الوسيلة الثانية: زيادة رأسمال المصرف الزراعي، قبل الحصار أثبت هذا المصرف جدارته في المساهمة في التنمية الزراعية والحيوانية عن طريق القروض التي يمنحها بأسعار فائدة منخفضة، وقد كانت لديه الإمكانية على منح قروض بمبلغ مليار دولار سنويا. تدخل زيادة رأس مال المصرف الزراعي ضمن خطة اقتصادية شاملة ترمي في ما يتعلق بالتمويل إلى رفع الإمكانية المالية لجميع المصارف الحكومية، ويتحقق ذلك بإزالة العقوبات الدولية وإعادة النظر في الميزانية العامة والميزانيات المستقلة، وسوف يتطلب الأمر هنا أيضا اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

الوسيلة الثالثة: تغيير قوانين الاستثمار، لم تعد هذه القوانين تنسجم مع الاقتصاد العالمي وأصبحت من معوقات التنمية الوطنية بدلا من أن تكون من حوافزها، إذ يمنع على الأجانب منعا باتا الاستثمار في شركات القطاع الخاص، ويسري المنع حتى على المغتربين العراقيين الحاصلين على جنسية أجنبية، وبات من اللازم فسح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع الزراعي، وفق أسس محددة تتناسب مع طبيعة هذا القطاع، وكذلك مع التقاليد القديمة التي تمنع تملك الأجنبي للأراضي الزراعية، بطبيعة الحال يتطلب تعديل قوانين الاستثمار إعادة النظر بقوانين أخرى كقانون الشركات وقانون ضريبة الدخل. كما لم يعد مقبولا عدم مساواة القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي من حيث منح الامتيازات الضريبية والمالية. فقد أسهمت هذه المعاملة غير المشجعة في إفلاس عدة شركات زراعية من بينها مشاريع الدواجن.

لقد أدى دعم الدول المتقدمة لزراعتها في السابق إلى آثار سلبية على الدول النامية المستوردة للمنتجات الغذائية نتيجة لتأثير هذه المنتجات الرخيصة السعر على التنمية الزراعية سيما أنه يوفر في قيمة فاتورة الغذاء التي تقوم هذه الدول بدفعها. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية المصاحبة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيتم رفع الدعم عن السلع الزراعية وسيؤدي ذلك إلى رفع فاتورة الغذاء. إلا أن رفع هذا الدعم سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلي والعالمي مما سيؤدي في النهاية إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة ومن ثم إلى زيادة في الإنتاجية والإنتاج الكلي وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات من السلع الزراعية.

وسنحاول تقديم أمثلة على دور ارتفاع الواردات الغذائية في تشجيع الاستثمار الزراعي. فإذا ما نظرنا إلى الحالة المصرية فسنلاحظ أنه ابتداء من 1987–1988 حرصت الدولة المصرية على إعادة النظر في مراجعة السياسات السعرية الزراعية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي. وقد تبنت وزارة الزراعة خطة تتعلق بالسياسة الزراعية تقر تحرير قطاع الزراعة من القيود المفروضة عليه تدريجياً وإعطاء الحرية الكاملة للمزارع بزراعة المحاصيل وتسويقها وشراء مستلزمات الإنتاج وإلغاء الدعم. ونتج عن سياسة تحرير الأسعار الزراعية بعض الآثار الإيجابية كالزيادة في المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية من قمح وأرز وذرة شامية... وإذا ما حاولنا التركيز على سياسة القمح في مصر فإنها ظلت ولفترة طويلة تعتمد على واردات القمح الرخيص المدعوم من طرف الدول المنتجة المصدرة، وأسعار قمح محلية منخفضة وعندما تغيرت الظروف، وارتفعت أسعار القمح المستورد وقاربت أسعار القمح المحلي الأسعار العالمية زاد ذلك من اهتمام

المزارعين بمحصول القمح والاستثمار فيه، فزادت الإنتاجية والمساحة المزروعة ومن ثم زاد الإنتاج الكلي وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي وفيما بين عامي 1985 و1993 زادت الإنتاجية من 3760 إلى 5255 كجم/هكتار وزادت المساحة المزروعة من 498 إلى 894 ألف هكتار وزاد الإنتاج الكلي من 1,87 إلى 4,78 مليون طن ومن ثم أنخفض الاعتماد على الاستيراد وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي من 21% إلى 49%(**منتدى الفكر العربي**، 1986، ص23). لذا فأن وزارة الزراعة والجمعيات الفلاحية معنيان بالتدخل لوقف التدهور الزراعي السريع الذي نشهده حاليا لان الثروة الزراعية لا تقل أهمية عن الثروة النفطية وهي في ذات الوقت ركيزة أساسية ومهمة من الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الوطني.

الاستنتاجات:

1-لم تكن الأزمة الغذائية في العراق إلى حد كبير – وحتى عهد قريب مشكلة نقص أو شح في الموارد المتاحة، ولا نمواً سكانياً متسارعا أو عجزاً في الإمكانات المالية، وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لما هو متاح في العراق من موارد.

2-إن الفجوة الغذائية في العراق التي بلغت مستويات حرجة، هي حصيلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي، ويرجع ذلك إلى عوامل تؤدي إلى زيادة الطلب وتباطؤ الإنتاج.

3-إن التفاعل بين ندرة الموارد الزراعية (المياه والأراضي الصالحة للزراعة) وبين وفرة النفط وعوائده، يشكل أحد المرتكزات الأساسية التي تحدد مستقبل التكامل الاقتصادي في العراق.

4-ينبغي في الوقت الحاضر تثبيت الأسعار بما يناسب والقوة الشرائية مع منح إعانات للمزارعين تهدف إلى مواصلة وتطوير الإنتاج.

5-بلغت أزمة الزراعة والتغذية درجة عالية من الخطورة تتطلب معالجتها فترة طويلة وجهودا جبارة وعودة العراق للحظيرة الدولية.

6-إن تحقيق الإنتاج الزراعي هو الأرض والمطلوب تنمية الأرض وجعلها قادرة على تحقيق إنتاج زراعي مجد اقتصاديا وذلك من خلال صيانتها وزيادة خصوبتها ورفع مشكلة الأملاح عنها مما يتطلب وضع خطة متكاملة للاستصلاح على إن يكون استصلاح متكامل من خلال مشاريع زراعية متكاملة.

التوصيات:

1-زيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من الماء. وترتكز الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية على تربية أصناف نباتية جديدة أو تربية سلالات حيوانية جديدة ثم إدخال هذه الأصناف والسلالات الزراعية في ظروف إنتاج أفضل تمكنها من تحقيق ما تتيحه لها طاقاتها الوراثية.

2-زيادة المحاصيل المزروعة في نفس مساحة الأرض في نفس السنة، أو ما يعرف بتكثيف المحصول. إلا أن هذا التكثيف لا يمكن أن يتم إلا بعد توافر مجموعة من العوامل مثل الظروف المناخية الملائمة ومياه ري كافية وكفاءات بشرية وخصوبة الأرض وشروط متعلقة بطبيعة المحاصيل.

3-التحول من زراعات أقل قيمة نقدية إلى أخرى أعلى قيمة.

4-صناعة الزراعة، وهي درجة عالية من التكثيف الزراعي، وتتم عن طريق زراعة العديد من المحاصيل في بيوت ضخمة وظروف خاضعة للتحكم فيها من الحرارة والرطوبة والإضاءة ومكافحة الإمراض.

5-تنفيذ الدراسات المتعلقة بإنتاج وإنتاجية السلع الغذائية وكذلك المتعلقة بتطوير الخدمات الزراعية المساندة، وترويج المشروعات التي تعدها لغرض الاستثمار في مجال أنتاج الغذاء والخدمات المساندة.

6-حصر الموارد المائية ودراسة أنماط استخدامها وأجراء الدراسات الفنية والاقتصادية المرتبطة بتطوير هذه الموارد.

7-أعداد وتنفيذ الأنشطة المستهدفة لتنمية القدرات الفنية للكوادر الزراعية والريفية وتعميق الوعي بالقضايا التنموية الزراعية، وأعداد الدراسات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والسياسات الاستشارية الزراعية وترشيد وحماية الموارد الطبيعية والبيئية.

8-تطوير ونقل التقانات الحديثة بالإضافة إلى الدراسات الاستقصائية والتنبئية.

9-تهيئة وإعداد الكادر البشري المتخصص من خريجي الكليات والمعاهد والثانويات الزراعية وبناء القرى العصرية على امتداد منطقتي الجزيرة والهضبة الغربية الممتدة من الموصل شمالا إلى البصرة جنوبا لاستيعاب آلاف الخريجين الزراعيين في العمل ضمن هذه القرى العصرية لتطوير العملية الإنتاجية الزراعية أولا ولامتصاص البطالة المتفشية بين الخرجين الزراعيين.

10- ضرورة إعادة وتطوير وتأهيل البساتين من خلال إقامة مشاريع لتأهيل البساتين وإنشاء معامل لإنتاج العلف وإنشاء مراكز للتلقيح الاصطناعي وتفعيل برنامج (i.p.m) في مكافحة الآفات الزراعية وتقليل استخدام المبيدات الكيمياوية وتحسين البيئة من خلال نشر زراعة الغابات ومكافحة التصحر وإنشاء وتشجيع الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال والتأكيد على ضرورة إنشاء بعض المعامل ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي في عموم البلاد.

المصادر :

1- صباح نعوش، أزمة الزراعة في العراق، مجلة المعرفة، العربية السعودية، 2004.

2- منصور الراوي، الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه، شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر/ أيلول 1993.

3- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 230، 1998.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية المجلد رقم (29)، الخرطوم، 2009.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول، 2001.

6- www.aljazeera.net.

7- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2008-2009.

8- إبراهيم احمد البغدادي، **تدهور الزراعة في العراق، البصرة، 2011.**

9- منتدى الفكر العربي، الأمن الغذائي العربي، عمان، 1986.

10- صالح الامين، الامن الغذائي ابعاده ومحدداته ووسائل تحقيقه، ج1، ط1، مطبعة النجاح بيروت، 1996.

11- هادي احمد مخلف، الامن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد التاسع عشر، مايس 1980.